المصدر : الاهرام

التاريخ : ٩ اغسطس ٢٠٠١

العدالة الدولية

منذ بدأت محكمة جرائم الحرب نشاطها فى لاهاى، وجرى تسليم عدد من كبار المتهمين بارتكاب جرائم حرب فى يوجوسلافيا، وكان آخرهم ميلوسيفيتش كثر الحديث عن العدالة الدولية، وتعلقت آمال الشعوب فى قيام نظام للعدالة على مستوى العالم لمحاكمة الطغاة والمستبدين الذين يرتكبون المذابح ضد شعوبهم أو ضد شعوب أخرى.

وفى هذا السياق أحييت آمال الشعوب العربية فى أن تشهد اليوم الذى يمثل فيه السفاح الإسرائيلى شارون أمام واحدة من هذه المحاكم، ولكن محاولات تقديم شارون للمحاكمة حاليا تختلف عن محاكمة ميلوسيفيتش، ذلك أن محاكمة ميلوسيفيتش تتم طبقا لقرار أصدرته الأمم المتحدة بإنشاء محكمة خاصة لجرائم الحرب فى منطقة من مناطق الصراع، مثل البلقان أو رواندا أو الكونجو، ولكن شارون - لو حوكم - فإن ذلك سيتم طبقا للتشريع البلجيكى الذى يسمح بمقاضاة أى شخص توجه إليه تهمة ارتكاب جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية. وقد أدخلت معظم الدول الأوروبية فى تشريعاتها بنودا تسمح بإدماج هذا النوع من الجرائم.

ومن الطبيعى أن يكون إنشاء محكمة خاصة بجرائم حرب فى بلد ما، أو منطقة ما خاضعا لاعتبارات ومصالح تتحكم فيها الدول الكبرى - وبالذات أمريكا - التى تضغط بيدها الثقيلة على قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، فهى قد تعمل على إنشاء محكمة خاصة لجرائم الحرب فى رواندا أو يوجوسلافيا. وفى المستقبل للسودان أو العراق، ولكنها لن تسمح بمحكمة خاصة لجرائم إسرائيل وقادتها.

ومن هنا يمكن فهم أسباب معارضة واشنطن المحمومة لتأسيس محكمة جنائية دولية دائمة، لا تخضع لنفوذ الدول الكبرى وتتوافر لها ضمانات الحياد والفعالية وسرعة سريان أحكامها، ولا تقتصر اختصاصاتها على بلد بعينه أو أشخاص بذواتهم، ولا تستطيع دولة أن تضفى أو تنزع حصانة عن أحد من المتهمين.

وكانت ١٢٠ دولة قد وقعت عام ١٩٩٨ على معاهدة روما لتأسيس هذه المحكمة الجنائية الدولية، لمحاكمة المتهمين بالجرائم ضد الإنسانية أيا كانت جنسياتهم أو المكان الذى ارتكبوا فيه جرائمهم، وسوف تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول بمجرد تصديق ٦٠ دولة عليها، وهو ما لم يتحقق حتى الآن، بسبب معارضة أمريكا، حيث رفض الكونجرس المصادقة عليها خشية احتمال وقوع أمريكيين تحت سلطة المحكمة.

وتؤيد مصر طبعا إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، ومن مصلحة الدول العربية أن تتحرك بسرعة للتصديق على اتفاقية روما، كما أن من مصلحتها أن تعمل على تعديل قوانينها الجنائية، لكى تسرى أحكام القانون على كل من ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما سوف يعطى للمحاكم المصرية والعربية صلاحيات واسعة النطاق لمحاكمة أشخاص مثل شارون وغيره من مجرمى الحرب، ويساعد أيضا على تأسيس نظام دولى للعدالة الحقيقية غير الانتقائية.

سلامة أحمد سلامة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية